

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

نصائح استثمارية

أثبتت التطورات الأخيرة التي شهدها الأسواق العالمية أن سمعة الشركة أمر رئيسي وحيوي في استمرارها ونجاحها. ويدير بنك جي بي مورغان، وهو أحد أكبر البنوك الأمريكية، حالياً جيمس ديمون وهو المروج الأكبر لإدارة المخاطر النسبية. لذلك فإنه عندما تنتشر الأخبار عن تكبد البنك لخسائر بقيمة 6 مليارات دولار نتيجة لسوء إدارة المخاطر وضوابط حجم التجارة، فإن فقدان البنك لثقة المستثمرين يكون نتيجة طبيعية. قد يكون شراء ديمون لأسهم البنك في خطوة هدفها تعزيز ثقة العالم بالبنك بادرة نبيلة ولكنها قد تكون أيضاً خطوة صغيرة بعد فوات الأوان.

ديمه كابيتال
dimah capital
1844000
www.dimah.com.kw

خلال شهر يونيو .. والأحمدي في الصدارة بعدد 374 عقاراً

تداول 631 عقاراً خاصاً بقيمة 148 مليون دينار و134 عقاراً استثمارياً بـ 113 مليوناً

المرتبة الرابعة من خلال تداول 54 عقاراً تداول منها 51 عقاراً في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري وعقاران في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقارين في العقار الخاص خلال هذا الشهر.

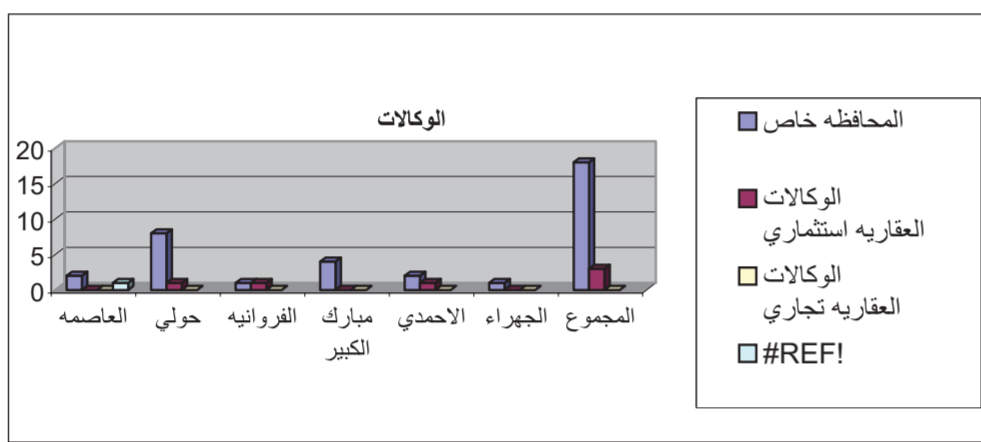
الفروانية خامسا

وجاءت محافظة الفروانية في المرتبة الخامسة من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 53 عقاراً تداول منها 37 عقاراً في العقار الخاص و14 عقاراً في العقار الاستثماري وعقاران في عقار المخازن وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري خلال هذا الشهر.

الجهراء سادسا

وجاءت محافظة الجهراء في المرتبة السادسة من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 29 عقاراً تركزت كلها في العقار الخاص وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 18 عقاراً في العقار الخاص و3 عقارات في العقار الاستثماري خلال هذا الشهر.

عاطف رمضان



مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 8 عقارات في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري خلال تلك الفترة.

مبارك الكبير ثامنا

وجاءت محافظة مبارك الكبير في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 122 عقاراً في العقار الخاص و5 عقارات في العقار الاستثماري وعقار واحد في عقار الشريط الساحلي وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 4 عقارات في العقار الخاص خلال هذا الشهر.

العاصمة رابعا

وجاءت محافظة العاصمة في

المرتبة الأولى من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال الفترة من 3 إلى 28 يونيو الماضي حيث بلغ عدد العقارات المتداولة 374 عقاراً تداول منها 312 عقاراً في العقار الخاص و62 عقاراً في العقار الاستثماري أما عن الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول عقارين في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري خلال هذه الفترة.

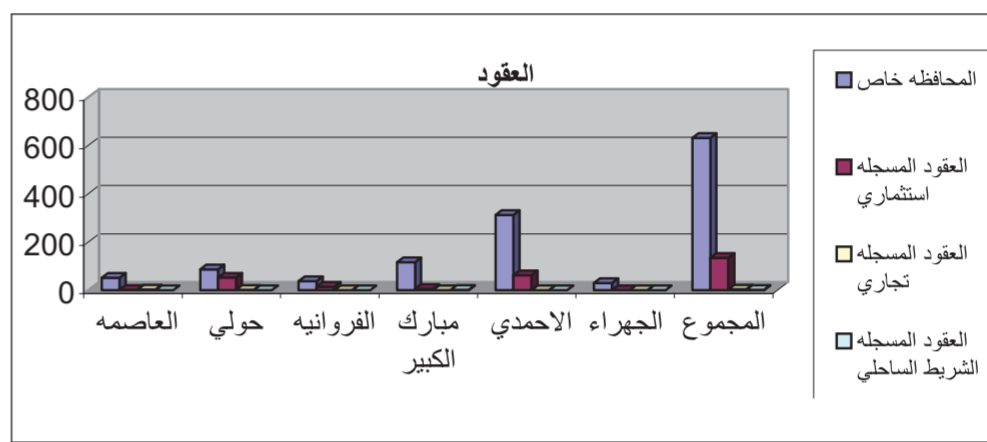
حولي في المركز الثاني

واحتلت محافظة حولي المرتبة الثانية من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 139 عقاراً تداول منها 86 عقاراً في العقار الخاص و52 عقاراً في العقار الاستثماري وعقار واحد في العقار التجاري وعلى

تداول الوكالات العقارية بواقع عقار واحد. ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص أن مؤشره انخفض بواقع 4 عقارات وارتفع المؤشر بواقع عقار واحد بالنسبة لعقارات الاستثماري خلال هذه الفترة.

ووفقاً لإحصائية وزارة العدل فإن محافظة الأحدي جاءت في

المحافظة	العقود المسجلة	الوكالات العقارية
عاصمة	2	0
حولي	8	1
الفروانية	1	1
مبارك الكبير	4	0
الأحمدي	2	1
الجهراء	1	0
المجموع	18	3



44 عقاراً، وانخفض مؤشر العقار التجاري بواقع 3 عقارات. الوكالات العقارية

771 عقاراً إجمالياً

العقود العقارية بارتفاع

183 عقاراً مقارنة بشهر

مايو الماضي

588 عقاراً وذلك بارتفاع مؤشر

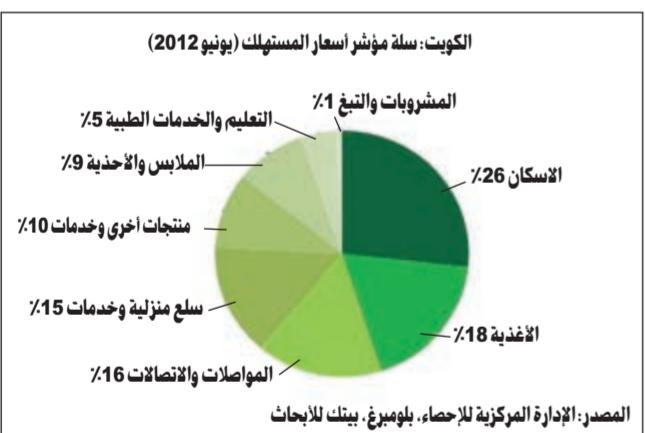
للكوكيلات يدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 3 إلى 28 يونيو الماضي فقد أظهرت الإحصاءات أن عدد العقار الخاص بلغ 18 عقاراً بمبلغ قدره 4,7

تداول العقود

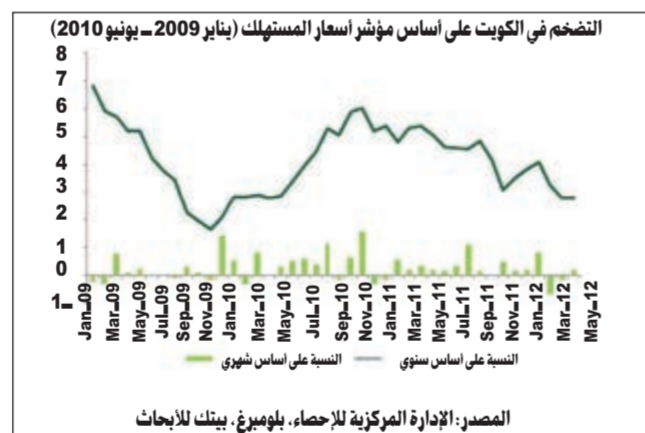
تشير إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 3 إلى 28 يونيو الماضي إلى أن هناك ارتفاعاً في تداول العقارات مقارنة بشهر مايو الماضي حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 631 عقاراً بمبلغ قدره 148,01 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 134 عقاراً بقيمة 113,09 مليون دينار، وبلغ عدد العقار التجاري 3 عقارات بقيمة 5,3 ملايين دينار وبلغ عدد عقار المخازن عقارين بقيمة 2,4 مليون دينار وبلغ عدد عقار الشريط الساحلي عقاراً واحداً بقيمة 946,4 الف دينار ولم يشهد العقار الحرفي أو المعارض أي تحرك خلال هذه الفترة.

وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال الفترة من 3 إلى 28 يونيو الماضي بلغ 771 عقاراً مقارنة بشهر ابريل الماضي حيث كان إجمالي العقارات المتداولة 588 عقاراً وذلك بارتفاع مؤشر تداول العقود بواقع 183 عقاراً، فيما ارتفعت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 140 عقاراً مقارنة بشهر ابريل الماضي. وجاء في إحصاءات وزارة العدل أن مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري ارتفع بواقع

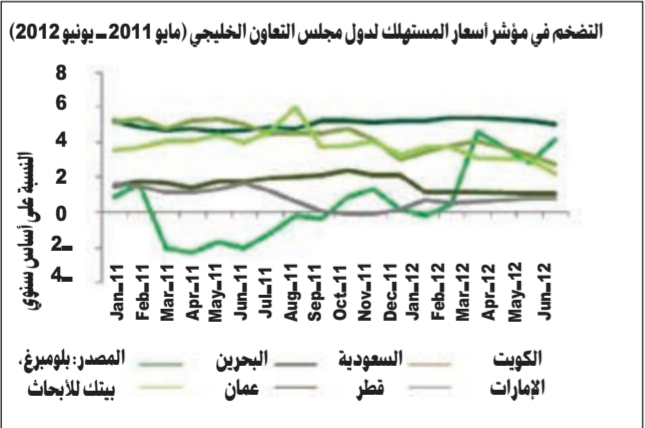
«بيتك للأبحاث»: ثبات معدل التضخم في الكويت في يونيو عند 2,8%



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، بلومبرغ، بيتك للأبحاث



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، بلومبرغ، بيتك للأبحاث



المصدر: بلومبرغ، بيتك للأبحاث



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، بلومبرغ، بيتك للأبحاث

بالتجزئة ضمن الجهود الحثيثة المبذولة للحد من ارتفاع الأسعار وكبح جماح التضخم حتى نهاية العام والحفاظ عليها عند مستويات 2007. وبشكل عام، يتوقع أن يظل معدل التضخم في الكويت منخفضاً من 4% على أساس سنوي (3% و4% على مدى يتراوح بين 2011-2012 من منذ بداية السنة حتى الآن 3,4% على أساس سنوي)، على أن يكون متوسط 2012 عند 4,7% على أساس سنوي (2011: 4,7% على أساس سنوي)، حيث إن التدابير التي تتخذها الحكومة لضبط أسعار المواد الغذائية والوقود من خلال الدعم المقدم لها سيعمق من ارتفاع معدل التضخم في المستقبل، وفي الوقت نفسه، من المتوقع أيضاً للقطاع السكني (وهو المكون الأكبر لسلة مؤشر أسعار المستهلك في الكويت) أن يضع حداً لعملية ارتفاع معدلات التضخم غير المرغوبة، مما يساعد على تخفيفها.

أساس سنوي ليصل إلى 4,1 ملايين في عام 2013 (تقديرات 2011: 3,7 ملايين نسمة). ومع ذلك، استبعد التقرير عودة معدلات التضخم المسجلة في الكويت قبل الأزمة المالية (متوسط عامي 2007-2008: 7,8%)، كما توقع أن تكون قوة الدولار مقابل اليورو بمنزلة النقل الموازن لارتفاع أسعار الغذاء العالمية، وفي ظل ارتباط عمالات 5 من اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الـ6 بالدولار، فإن قوة الدولار قد تساعد في خفض تكاليف الاستيراد لدول مجلس التعاون الخليجي بصورة طفيفة. وعلاوة على ذلك، فإن تدخلات الحكومة والتي تشمل دعم أسعار المواد الغذائية وتوسيد الرقابة عليها تسهم في خفض أسعار المواد الغذائية، فعلى سبيل المثال، عندما بلغ التضخم ذروته في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2008، توصلت الحكومة إلى اتفاق مع العديد من كبريات شركات البيع

رمضان نظراً لارتفاع الطلب على السلع الغذائية الأساسية مثل الخبز والأرز والسكر، وعادة ما يكون هناك مزيد من التجمعات العائلية والحفلات الغذائية في شهر رمضان لافتتاح بهذا الشهر الفضيل. وبالإضافة إلى تأثير شهر رمضان المبارك، فإن أسعار المواد الغذائية في الكويت هي أيضاً عرضة للتقلبات العالمية في أسعار الغذاء حيث تستورد الكويت 90% من السلع والمواد الغذائية. وينعكس الارتفاع في أسعار المواد الغذائية العالمية بدرجة كبيرة على أسعار المواد الغذائية المحلية في الكويت، ولايزال ارتفاع وتقلب أسعار المواد الغذائية العالمية بمنزلة مصدر قلق كبير بالنسبة للكويت، حيث من المتوقع أن ترتفع معدلات النمو السكاني خلال السنوات المقبلة، ويتوقع أن يزيد إجمالي عدد السكان في الكويت بنسبة 5,4% على أساس سنوي ليصل إلى 3,9 ملايين نسمة في عام 2012 وبنسبة 5,1% على

ارتفاع التضخم 0,2%

على أساس شهري

في رمضان

بسبب أسعار

المواد الغذائية

معدلات التضخم

لن تعود لمستوياتها

المرتفعة قبل الأزمة

المالية

قال التقرير الشهري لشركة «بيتك للأبحاث» المحدودة، التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك)، حول معدل التضخم في الكويت، أن المعدل استقر للشهر الثاني على التوالي خلال يونيو الماضي من دون تغيير عند مستوى 2,8% على أساس سنوي، نتيجة لبقاء معدلات الإيجارات دون تغيير، بينما ارتفع معدل التضخم على أساس شهري خلال شهر رمضان نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في ظل الإقبال الشديد عليها في هذا الشهر. وفي التفاصيل، ذكر التقرير أن مؤشر أسعار المستهلك في سوق الكويت أشار إلى أن معدل التضخم ظل ثابتاً عند نسبة 2,8% على أساس سنوي في يونيو 2012 (مايو 2012: 2,8% على أساس سنوي) حيث استمرت أسعار قطاع الإسكان عند معدلاتها المنخفضة بنسبة 1,6% على أساس سنوي في يونيو 2012 (مايو 2012: 1,6% على أساس سنوي)، ويعزو ذلك إلى انخفاض الإيجارات نتيجة الفائض في العرض، سواء في قطاع العقارات التجارية أو السكنية. ولاحظ التقرير أنه بالرغم من ذلك، فقد ارتفع إجمالي التضخم على الأساس الشهري إلى 0,2% في يونيو 2012 بعد أن انخفض 0,1% على الأساس الشهري في مايو 2012 نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في يونيو 2012. وارتفعت أسعار المواد الغذائية في الكويت (والتي تمثل 18,3% من سلة مؤشر أسعار المستهلك) لتصل إلى 4,9% على أساس سنوي (0,6% على أساس شهري) خلال يونيو من 3,6% على أساس سنوي (1,3% على أساس شهري) في مايو 2012 حيث قامت الأسر بشراء وتخزين المواد الغذائية وغيرها من اللوازم مع قرب حلول شهر رمضان (والذي يوافق يوليو 2012 - أغسطس 2012). ورجح التقرير أن يرتفع شهر رمضان المبارك أسعار المواد الغذائية في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأشهر المقبلة. وعلى الرغم من جهود الحكومة للسيطرة على الأسعار، فمن المتوقع أن ترتفع تكاليف الغذاء خلال شهر

الكويت - رويترز: توقع محللون أن تكون

بورصة الكويت في الأسبوع المقبل أشد تأثراً بتداعيات الأحداث السياسية في ظل أزمة تعيشها البلاد منذ شهر وتضاعفت حديثاً خلال الأيام القليلة الماضية وأن تستمر موجة المضاربات في السوق. وأغلق مؤشر كويت 15 نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 950,5 نقطة هابطة بمقدار 7,42 نقاط تمثل 0,77% عن إغلاق الخميس الماضي.

كما أغلق المؤشر السعري الأوسع نطاقاً اليوم عند مستوى 5723,61 نقطة هابطة بمقدار 23,36 نقطة تمثل 0,4% عن مستوى إغلاق الخميس الماضي. وقال نائب المدير التنفيذي في شركة مباحث الاستثمارية مهند المسباح إن «الوضع السياسي طغى على كل القطاعات.. وتسبب في حالة من الجمود.. ليس هناك حركة في السوق حالياً».

وقال المسباح إن سوق الكويت للأوراق المالية «أول ضحية» للأزمة السياسية التي تعيشها مباحث الاستثمارية منذ أسابيع لا يكون هناك اهتمام حكومي ومشروعات التنمية ولا يوجد من يهتم بتحقيق مساهمة أمير الكويت لتحويل البلاد لمركز مالي وتجاري إقليمي.

وقال مدير شركة الرباعية للوساطة المالية أحمد الدويسان إن ما وصفه «بالتناحر بين السلطين التشريعية والتنفيذية» خلال السنوات الخمس الماضية قوت الكثير من الفرص التنموية على الكويت. لكن نائب رئيس الأسواق المحلية والخليجية في دائرة إدارة الأصول في شركة المني للاستثمار عبدالله عيسى العلي قال إن السوق سيتأثر بالأوضاع السياسية فقط في حال تحسن هذه الأوضاع والتوجه بالفعل نحو التنمية أما في حال تدهورها فإن السوق لن يتأثر بها كثيراً. واعتبر العلي أن البيئة الاقتصادية في الكويت هي السبب وراء تراجع أرباح الشركات

بشكل كامل.

وأضاف الدويسان أن الشركات إذا استمرت في إعلان نتائج سلبية فستكون هناك موجة بيع يقابلها انخفاض في الأسعار وهو ما قد يشكل حافزاً للمخاطرة بشراء هذه الأسهم وفي هذه الحالة سترتفع نسب السيولة عن مستوياتها الحالية. وقال العلي إن هناك ثلاثة أسباب لهبوط السيولة في بورصة الكويت الأول عدم الاستقرار السياسي والثاني الهدوء المعتاد في شهر رمضان والثالث يتعلق بنظام التداول الجديد الذي بدأ العمل به في مايو الماضي ولم يعد عليه المتداولون بشكل كامل.

وتوقع التقرير أن يرتفع شهر رمضان المبارك أسعار المواد الغذائية في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأشهر المقبلة. وعلى الرغم من جهود الحكومة للسيطرة على الأسعار، فمن المتوقع أن ترتفع تكاليف الغذاء خلال شهر

بورصة الكويت في الأسبوع المقبل أشد تأثراً بتداعيات الأحداث السياسية في ظل أزمة تعيشها البلاد منذ شهر وتضاعفت حديثاً خلال الأيام القليلة الماضية وأن تستمر موجة المضاربات في السوق. وأغلق مؤشر كويت 15 نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 950,5 نقطة هابطة بمقدار 7,42 نقاط تمثل 0,77% عن إغلاق الخميس الماضي.

كما أغلق المؤشر السعري الأوسع نطاقاً اليوم عند مستوى 5723,61 نقطة هابطة بمقدار 23,36 نقطة تمثل 0,4% عن مستوى إغلاق الخميس الماضي. وقال نائب المدير التنفيذي في شركة مباحث الاستثمارية مهند المسباح إن «الوضع السياسي طغى على كل القطاعات.. وتسبب في حالة من الجمود.. ليس هناك حركة في السوق حالياً».

وقال المسباح إن سوق الكويت للأوراق المالية «أول ضحية» للأزمة السياسية التي تعيشها مباحث الاستثمارية منذ أسابيع لا يكون هناك اهتمام حكومي ومشروعات التنمية ولا يوجد من يهتم بتحقيق مساهمة أمير الكويت لتحويل البلاد لمركز مالي وتجاري إقليمي.

وقال مدير شركة الرباعية للوساطة المالية أحمد الدويسان إن ما وصفه «بالتناحر بين السلطين التشريعية والتنفيذية» خلال السنوات الخمس الماضية قوت الكثير من الفرص التنموية على الكويت. لكن نائب رئيس الأسواق المحلية والخليجية في دائرة إدارة الأصول في شركة المني للاستثمار عبدالله عيسى العلي قال إن السوق سيتأثر بالأوضاع السياسية فقط في حال تحسن هذه الأوضاع والتوجه بالفعل نحو التنمية أما في حال تدهورها فإن السوق لن يتأثر بها كثيراً. واعتبر العلي أن البيئة الاقتصادية في الكويت هي السبب وراء تراجع أرباح الشركات بشكل كامل.

وأضاف الدويسان أن الشركات إذا استمرت في إعلان نتائج سلبية فستكون هناك موجة بيع يقابلها انخفاض في الأسعار وهو ما قد يشكل حافزاً للمخاطرة بشراء هذه الأسهم وفي هذه الحالة سترتفع نسب السيولة عن مستوياتها الحالية. وقال العلي إن هناك ثلاثة أسباب لهبوط السيولة في بورصة الكويت الأول عدم الاستقرار السياسي والثاني الهدوء المعتاد في شهر رمضان والثالث يتعلق بنظام التداول الجديد الذي بدأ العمل به في مايو الماضي ولم يعد عليه المتداولون بشكل كامل.

وتوقع التقرير أن يرتفع شهر رمضان المبارك أسعار المواد الغذائية في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأشهر المقبلة. وعلى الرغم من جهود الحكومة للسيطرة على الأسعار، فمن المتوقع أن ترتفع تكاليف الغذاء خلال شهر

بورصة الكويت في الأسبوع المقبل أشد تأثراً بتداعيات الأحداث السياسية في ظل أزمة تعيشها البلاد منذ شهر وتضاعفت حديثاً خلال الأيام القليلة الماضية وأن تستمر موجة المضاربات في السوق. وأغلق مؤشر كويت 15 نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 950,5 نقطة هابطة بمقدار 7,42 نقاط تمثل 0,77% عن إغلاق الخميس الماضي.

كما أغلق المؤشر السعري الأوسع نطاقاً اليوم عند مستوى 5723,61 نقطة هابطة بمقدار 23,36 نقطة تمثل 0,4% عن مستوى إغلاق الخميس الماضي. وقال نائب المدير التنفيذي في شركة مباحث الاستثمارية مهند المسباح إن «الوضع السياسي طغى على كل القطاعات.. وتسبب في حالة من الجمود.. ليس هناك حركة في السوق حالياً».

وقال المسباح إن سوق الكويت للأوراق المالية «أول ضحية» للأزمة السياسية التي تعيشها مباحث الاستثمارية منذ أسابيع لا يكون هناك اهتمام حكومي ومشروعات التنمية ولا يوجد من يهتم بتحقيق مساهمة أمير الكويت لتحويل البلاد لمركز مالي وتجاري إقليمي.

وقال مدير شركة الرباعية للوساطة المالية أحمد الدويسان إن ما وصفه «بالتناحر بين السلطين التشريعية والتنفيذية» خلال السنوات الخمس الماضية قوت الكثير من الفرص التنموية على الكويت. لكن نائب رئيس الأسواق المحلية والخليجية في دائرة إدارة الأصول في شركة المني للاستثمار عبدالله عيسى العلي قال إن السوق سيتأثر بالأوضاع السياسية فقط في حال تحسن هذه الأوضاع والتوجه بالفعل نحو التنمية أما في حال تدهورها فإن السوق لن يتأثر بها كثيراً. واعتبر العلي أن البيئة الاقتصادية في الكويت هي السبب وراء تراجع أرباح الشركات بشكل كامل.

وأضاف الدويسان أن الشركات إذا استمرت في إعلان نتائج سلبية فستكون هناك موجة بيع يقابلها انخفاض في الأسعار وهو ما قد يشكل حافزاً للمخاطرة بشراء هذه الأسهم وفي هذه الحالة سترتفع نسب السيولة عن مستوياتها الحالية. وقال العلي إن هناك ثلاثة أسباب لهبوط السيولة في بورصة الكويت الأول عدم الاستقرار السياسي والثاني الهدوء المعتاد في شهر رمضان والثالث يتعلق بنظام التداول الجديد الذي بدأ العمل به في مايو الماضي ولم يعد عليه المتداولون بشكل كامل.

وتوقع التقرير أن يرتفع شهر رمضان المبارك أسعار المواد الغذائية في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأشهر المقبلة. وعلى الرغم من جهود الحكومة للسيطرة على الأسعار، فمن المتوقع أن ترتفع تكاليف الغذاء خلال شهر

بورصة الكويت في الأسبوع المقبل أشد تأثراً بتداعيات الأحداث السياسية في ظل أزمة تعيشها البلاد منذ شهر وتضاعفت حديثاً خلال الأيام القليلة الماضية وأن تستمر موجة المضاربات في السوق. وأغلق مؤشر كويت 15 نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 950,5 نقطة هابطة بمقدار 7,42 نقاط تمثل 0,77% عن إغلاق الخميس الماضي.

كما أغلق المؤشر السعري الأوسع نطاقاً اليوم عند مستوى 5723,61 نقطة هابطة بمقدار 23,36 نقطة تمثل 0,4% عن مستوى إغلاق الخميس الماضي. وقال نائب المدير التنفيذي في شركة مباحث الاستثمارية مهند المسباح إن «الوضع السياسي طغى على كل القطاعات.. وتسبب في حالة من الجمود.. ليس هناك حركة في السوق حالياً».

وقال المسباح إن سوق الكويت للأوراق المالية «أول ضحية» للأزمة السياسية التي تعيشها مباحث الاستثمارية منذ أسابيع لا يكون هناك اهتمام حكومي ومشروعات التنمية ولا يوجد من يهتم بتحقيق مساهمة أمير الكويت لتحويل البلاد لمركز مالي وتجاري إقليمي.

وقال مدير شركة الرباعية للوساطة المالية أحمد الدويسان إن ما وصفه «بالتناحر بين السلطين التشريعية والتنفيذية» خلال السنوات الخمس الماضية قوت الكثير من الفرص التنموية على الكويت. لكن نائب رئيس الأسواق المحلية والخليجية في دائرة إدارة الأصول في شركة المني للاستثمار عبدالله عيسى العلي قال إن السوق سيتأثر بالأوضاع السياسية فقط في حال تحسن هذه الأوضاع والتوجه بالفعل نحو التنمية أما في حال تدهورها فإن السوق لن يتأثر بها كثيراً. واعتبر العلي أن البيئة الاقتصادية في الكويت هي السبب وراء تراجع أرباح الشركات بشكل كامل.

وأضاف الدويسان أن الشركات إذا استمرت في إعلان نتائج سلبية فستكون هناك موجة بيع يقابلها انخفاض في الأسعار وهو ما قد يشكل حافزاً للمخاطرة بشراء هذه الأسهم وفي هذه الحالة سترتفع نسب السيولة عن مستوياتها الحالية. وقال العلي إن هناك ثلاثة أسباب لهبوط السيولة في بورصة الكويت الأول عدم الاستقرار السياسي والثاني الهدوء المعتاد في شهر رمضان والثالث يتعلق بنظام التداول الجديد الذي بدأ العمل به في مايو الماضي ولم يعد عليه المتداولون بشكل كامل.

وتوقع التقرير أن يرتفع شهر رمضان المبارك أسعار المواد الغذائية في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأشهر المقبلة. وعلى الرغم من جهود الحكومة للسيطرة على الأسعار، فمن المتوقع أن ترتفع تكاليف الغذاء خلال شهر

بورصة الكويت في الأسبوع المقبل أشد تأثراً بتداعيات الأحداث السياسية في ظل أزمة تعيشها البلاد منذ شهر وتضاعفت حديثاً خلال الأيام القليلة الماضية وأن تستمر موجة المضاربات في السوق. وأغلق مؤشر كويت 15 نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 950,5 نقطة هابطة بمقدار 7,42 نقاط تمثل 0,77% عن إغلاق الخميس الماضي.

كما أغلق المؤشر السعري الأوسع نطاقاً اليوم عند مستوى 5723,61 نقطة هابطة بمقدار 23,36 نقطة تمثل 0,4% عن مستوى إغلاق الخميس الماضي. وقال نائب المدير التنفيذي في شركة مباحث الاستثمارية مهند المسباح إن «الوضع السياسي طغى على كل القطاعات.. وتسبب في حالة من الجمود.. ليس هناك حركة في السوق حالياً».

وقال المسباح إن سوق الكويت للأوراق المالية «أول ضحية» للأزمة السياسية التي تعيشها مباحث الاستثمارية منذ أسابيع لا يكون هناك اهتمام حكومي ومشروعات التنمية ولا يوجد من يهتم بتحقيق مساهمة أمير الكويت لتحويل البلاد لمركز مالي وتجاري إقليمي.

وقال مدير شركة الرباعية للوساطة المالية أحمد الدويسان إن ما وصفه «بالتناحر بين السلطين التشريعية والتنفيذية» خلال السنوات الخمس الماضية قوت الكثير من الفرص التنموية على الكويت. لكن نائب رئيس الأسواق المحلية والخليجية في دائرة إدارة الأصول في شركة المني للاستثمار عبدالله عيسى العلي قال إن السوق سيتأثر بالأوضاع السياسية فقط في حال تحسن هذه الأوضاع والتوجه بالفعل نحو التنمية أما في حال تدهورها فإن السوق لن يتأثر بها كثيراً. واعتبر العلي أن البيئة الاقتصادية في الكويت هي السبب وراء تراجع أرباح الشركات بشكل كامل.

وأضاف الدويسان أن الشركات إذا استمرت في إعلان نتائج سلبية فستكون هناك موجة بيع يقابلها انخفاض في الأسعار وهو ما قد يشكل حافزاً للمخاطرة بشراء هذه الأسهم وفي هذه الحالة سترتفع نسب السيولة عن مستوياتها الحالية. وقال العلي إن هناك ثلاثة أسباب لهبوط السيولة في بورصة الكويت الأول عدم الاستقرار السياسي والثاني الهدوء المعتاد في شهر رمضان والثالث يتعلق بنظام التداول الجديد الذي بدأ العمل به في مايو الماضي ولم يعد عليه المتداولون بشكل كامل.

وتوقع التقرير أن يرتفع شهر رمضان المبارك أسعار المواد الغذائية في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأشهر المقبلة. وعلى الرغم من جهود الحكومة للسيطرة على الأسعار، فمن المتوقع أن ترتفع تكاليف الغذاء خلال شهر

بورصة الكويت في الأسبوع المقبل أشد تأثراً بتداعيات الأحداث السياسية في ظل أزمة تعيشها البلاد منذ شهر وتضاعفت حديثاً خلال الأيام القليلة الماضية وأن تستمر موجة المضاربات في السوق. وأغلق مؤشر كويت 15 نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 950,5 نقطة هابطة بمقدار 7,42 نقاط تمثل 0,77% عن إغلاق الخميس الماضي.

كما أغلق المؤشر السعري الأوسع نطاقاً اليوم عند مستوى 5723,61 نقطة هابطة بمقدار 23,36 نقطة تمثل 0,4% عن مستوى إغلاق الخميس الماضي. وقال نائب المدير التنفيذي في شركة مباحث الاستثمارية مهند المسباح إن «الوضع السياسي طغى على كل القطاعات.. وتسبب في حالة من الجمود.. ليس هناك حركة في السوق حالياً».

وقال المسباح إن سوق الكويت للأوراق المالية «أول ضحية» للأزمة السياسية التي تعيشها مباحث الاستثمارية منذ أسابيع لا يكون هناك اهتمام حكومي ومشروعات التنمية ولا يوجد من يهتم بتحقيق مساهمة أمير الكويت لتحويل البلاد لمركز مالي وتجاري إقليمي.

وقال مدير شركة الرباعية للوساطة المالية أحمد الدويسان إن ما وصفه «بالتناحر بين السلطين التشريعية والتنفيذية» خلال السنوات الخمس الماضية قوت الكثير من الفرص التنموية على الكويت. لكن نائب رئيس الأسواق المحلية والخليجية في دائرة إدارة الأصول في شركة المني للاستثمار عبدالله عيسى العلي قال إن السوق سيتأثر بالأوضاع السياسية فقط في حال تحسن هذه الأوضاع والتوجه بالفعل نحو التنمية أما في حال تدهورها فإن السوق لن يتأثر بها كثيراً. واعتبر العلي أن البيئة الاقتصادية في الكويت هي السبب وراء تراجع أرباح الشركات بشكل كامل.

وأضاف الدويسان أن الشركات إذا استمرت في إعلان نتائج سلبية فستكون هناك موجة بيع يقابلها انخفاض في الأسعار وهو ما قد يشكل حافزاً للمخاطرة بشراء هذه الأسهم وفي هذه الحالة سترتفع نسب السيولة عن مستوياتها الحالية. وقال العلي إن هناك ثلاثة أسباب لهبوط السيولة في بورصة الكويت الأول عدم الاستقرار السياسي والثاني الهدوء المعتاد في شهر رمضان والثالث يتعلق بنظام التداول الجديد الذي بدأ العمل به في مايو الماضي ولم يعد عليه المتداولون بشكل كامل.

وتوقع التقرير أن يرتفع شهر رمضان المبارك أسعار المواد الغذائية في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأشهر المقبلة. وعلى الرغم من جهود الحكومة للسيطرة على الأسعار، فمن المتوقع أن ترتفع تكاليف الغذاء خلال شهر

بورصة الكويت في الأسبوع المقبل أشد تأثراً بتداعيات الأحداث السياسية في ظل أزمة تعيشها البلاد منذ شهر وتضاعفت حديثاً خلال الأيام القليلة الماضية وأن تستمر موجة المضاربات في السوق. وأغلق مؤشر كويت 15 نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 950,5 نقطة هابطة بمقدار 7,42 نقاط تمثل 0,77% عن إغلاق الخميس الماضي.

كما أغلق المؤشر السعري الأوسع نطاقاً اليوم عند مستوى 5723,61 نقطة هابطة بمقدار 23,36 نقطة تمثل 0,4% عن مستوى إغلاق الخميس الماضي. وقال نائب المدير التنفيذي في شركة مباحث الاستثمارية مهند المسباح إن «الوضع السياسي طغى على كل القطاعات.. وتسبب في حالة من الجمود.. ليس هناك حركة في السوق حالياً».

وقال المسباح إن سوق الكويت للأوراق المالية «أول ضحية» للأزمة السياسية التي تعيشها مباحث الاستثمارية منذ أسابيع لا يكون هناك اهتمام حكومي ومشروعات التنمية ولا يوجد من يهتم بتحقيق مساهمة أمير الكويت لت